

لأن العملية الانتخابية تبدأ من تاريخ إقرار قانون الانتخابات وصولاً إلى البت بآخر طعن أمام المجلس الدستوري ولأن بعض الملفات الانتخابية لا تزال عالقة، تستمر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات «لادي» بمتابعة ملفات أساسية مرتبطة بالانتخابات النيابية للعام 2018 نذكر منها:

- متابعة الطعون مع المجلس الدستوري
- متابعة قرارات محكمة المطبوعات في إحالات هيئة الإشراف على الانتخابات إليها
- متابعة محاضر المغتربين
- متابعة مضمون تقرير هيئة الإشراف خاصة لجهة الإجراءات في حق من لم يقدم تقارير مالية من المرشحين أو اللوائح
- تعيين هيئة إشراف جديدة والمحافظة على ديمومة الهيئة وفي هذا الإطار من المهم التوضيح للرأي العام ملاحظتنا على عمل الهيئة وسبب إصرارنا على ديمومتها

في الطعون أمام المجلس الدستوري

التقت الجمعية في 4 أيلول 2018 رئيس المجلس الدستوري حيث أوضح للجمعية بأن المجلس توسع في دراسة الطعون المقدمة أمامه وهو في صدد الانتهاء من البت فيها وقد انتظر تقرير هيئة الإشراف على الانتخابات لكي يتمكن من الاستفادة منه في بعض الطعون المقدمة أمامه. وقد علمت الجمعية في اتصال مع رئيس المجلس الدستوري أن المجلس استلم تقرير هيئة الإشراف نهار الأربعاء الواقع في التاسع من كانون الثاني 2019 وأن المجلس منذ تلك اللحظة منعقد في اجتماعات مفتوحة ومنكبّ لمناقشة تقارير المقرررين وذلك من أجل البت في الطعون الانتخابية كما وعلمت الجمعية أن المجلس الدستوري سوف يصدر قراراته في القريب العاجل دفعة واحدة.

في متابعة قرارات محكمة المطبوعات

تواصلت الجمعية مع رئيس محكمة المطبوعات من أجل الحصول على نتيجة القرارات التي اتخذتها المحكمة بعد إحالة بعض الوسائل الإعلامية إليها من قبل المجلس الدستوري. غير أن رئيس المحكمة أعلم الجمعية بأنه لم يتم اتخاذ أي قرار بعد حول الإحالات لأن محاميي وسائل الإعلام تقدموا بدفوع شكلية والإجراءات في هكذا حالات عادة ما تأخذ وقتاً قد يصل إلى حوالي السنة للبت بها.

في متابعة محاضر المغتربين

بعد مراسلتها لوزارة الداخلية والبلديات وانطلاقاً من حق الحصول على المعلومات وبعد اختفاء 479 محضراً من محاضر اقتراع اللبنانيين المقيمين خارج لبنان وتصفير (أي وضع صفر) نتائج هذه الأقسام طلبت الجمعية من الوزارة الحصول على نسخ من محاضر أقلام الاقتراع كافة لتدقق بها الجمعية ولكن رد الوزارة (الذي تجدونه مرفقاً) كانت فحواه أن المحاضر تتلف بعد ثلاثة أشهر من يوم الاقتراع. إلا أن الدوائر المطعون بنتائجها لا يمكن للداخلية تلف محاضرها لذا كررت الجمعية اليوم وفي لقاءها مع وزير الداخلية والبلديات الأستاذ نهاد المشنوق مطالبتها بالحصول على نسخ محاضر اقتراع أقلام الدوائر المطعون فيها وسوف نحيط الرأي العام علماً بنتائج هذه المتابعات.

في متابعة لتقرير هيئة الإشراف على الانتخابات وعلاقتها بالداخلية

طلبت الجمعية في هذا الإطار موعداً جديداً من هيئة الإشراف ومن وزارة الداخلية بعد معرفة الجمعية أن تقرير الهيئة أنجز وسلم إلى وزير الداخلية. وقد قال الوزير في لقاء الجمعية معه منذ يومين أنه سيطلع الجمعية على تقرير الهيئة بعد اطلاع الرؤساء الثلاثة عليه. والجمعية بانتظار عقد اجتماع مع رئيس الهيئة لمتابعة هذا الموضوع.

وقد لفت الجمعية في لقاءها مع وزير الداخلية توتر العلاقة بين الوزير والهيئة منذ فترة الانتخابات. إذ إن الهيئة هي بالقانون مرتبطة مالياً بالوزارة، إلا أن الوزارة تشكّت من أداء الهيئة واعتبر الوزير بأنه لا يريد أن ترتبط الهيئة بوزارته لمزيد من الاستقلالية في عملها. إن إخلاء الوزير مسؤوليته حيال الهيئة وادائها غير مبرر كون هذه الهيئة لا تزال حتى هذه اللحظة تحت الوصاية المالية لوزارة الداخلية لذا من المهم أن يتعدل قانون الانتخابات باتجاه المزيد من الاستقلالية والحرفية في عمل الهيئة.

في انتهاء ولاية الهيئة الحالية والحاجة إلى تشكيل هيئة جديدة

إن إحدى أبرز مكتسبات قانون الانتخابات 2017\44 القليلة كانت تحويل هيئة الإشراف من هيئة مؤقتة تتشكل قبل الانتخابات بفترة وجيزة إلى هيئة دائمة. وذلك بحسب ما ورد في المواد التالية:

المادة ٩: "تنشأ هيئة دائمة تسمى هيئة الإشراف على الانتخابات المعروفة فيما بعد باسم الهيئة" وللتأكيد على ضرورة ديمومة الهيئة ورد في ختام المادة ١١ من القانون نفسه ما يلي: "تستمر الهيئة القائمة بمتابعة مهامها إلى حين تعيين هيئة جديدة".

إلا أن وزارة الداخلية تبنت قراءة مختلفة لنص القانون واعتبرت بناءً على استشارة هيئة التشريع والاستشارات بحسب ما قال وزير الداخلية في لقاء الجمعية معه منذ يومين أن هذه الهيئة مؤقتة. وهو أمر خطر برأي الجمعية لأسباب عدة:

- لأنه يضرب عرض الحائط الانجازات الخجولة لقانون انتخابات 2017\44
- لأن الهيئة التي شكلت العام 2009 لم تتمكن من نقل تجربتها، أو إرشيفها أو معداتها إلى الهيئة الجديدة ففي كل مرة علينا أن نبدأ من الصفر وقبل أشهر قليلة قبل يوم الاقتراع ما يضعف حكماً عمل أي هيئة مستقبلية.
- إن إرشيف الهيئة التي تأسست العام 2009 لم تتم المحافظة عليه كما يجب، وكان على الهيئة الجديدة إعادة بناء كوادرها وماكيناتها والبرامج التي تعمل عليها من الصفر مرة أخرى.
- لأن دور الهيئة لا يقتصر على يوم الاقتراع بل إن هذه الهيئة كمؤسسة قائمة من الممكن أن تتولّى فتح نقاش وطني حول قانون الانتخابات والعمل على تأهيل هيئات القلم و تثقيف الناخبين بشكل دائم وممنهج بدل القيام بذلك بوقت قصير وغير فعّال كما كلّ مرّة.
- لأنّ مهام هذه الهيئة الإشراف على الانتخابات الفرعية أيضاً.
- لأنّ عدداً من الجهات الدولية المانحة أبدت رغبتها بتمويل استمرار الهيئة ولن يكلف هذا الأمر الدولة اللبنانية المزيد من الأعباء.

بناءً عليه وبغض النظر عن أداء هيئة الإشراف وملاحظات الجمعية العديدة عليه والتي عبرت عنها الجمعية تباعاً في تقاريرها فإن الإطاحة بهذه الهيئة وعدم تعيين بديل عنها هو ضرب جديد للمسار الإصلاحية في العملية الانتخابية والحكم المؤكد على أي هيئة مقبلة بمواجهة صعوبات جمة تحول دون أدائها لمهامها بالحرفية المطلوبة.

ن.غ

شركة
٢٠١٨/١١/١١

S

ية
ر البلديات

وثيقة إحالة

وع المعاملة : طلب الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الإنتخابات الحصول على محاضر اقتراع غير المقيمين للإنتخابات النيابية للعام ٢٠١٨.

رقم التسجيل	جهة الإرسال وأسباب الإحالة	التاريخ والتوقيع
٤/١٠١١٢	جانب المديرية الإدارية المشتركة	
	نودعكم ربطاً " المعاملة المسجلة لدينا برقم ٤/١٠١١٢ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ المتعلقة بالموضوع اعلاه .	
	مع الإشارة الى ان النتائج الرسمية للإنتخابات النيابية بما فيها نتائج محاضر الاقتراع لغير المقيمين ، نشرت على الموقع الإلكتروني للوزارة كما وردت من قبل لجان القيد العليا www.interior.gov.lb	
	أما فيما يتعلق بالحصول على محاضر الاقتراع بما فيها محاضر اقتراع غير المقيمين، تشير المديرية العامة الى المادة ١٠٨ قانون الإنتخاب رقم ٢٠١٧/٤٤ ، التي تنص على التالي :	
	" تحفظ لدى مصرف لبنان ، بصورة سرية ، أوراق الاقتراع ضمن رزم تشير الى الإقلام الواردة منها ، وذلك لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ إعلان النتائج ، ثم تتلف من قبل وزارة الداخلية والبلديات بموجب محضر وفق الأصول ما لم تكن موضوع مراجعة أو طعن أمام المجلس الدستوري."	
	كما تنص المادة ٢٨ من قانون المجلس الدستوري رقم ١٩٩٣/٢٥٠ ، على التالي :	
	" على وزارة الداخلية تزويد المجلس الدستوري بجميع المحاضر والمستندات والمعلومات المتوافرة لديها لتمكينه من اجراء التحقيقات اللازمة ."	
	وبناء على نص المادتين اعلاه ، فإن المديرية العامة للشؤون السياسية والاجنين تستلم من لجان القيد العليا جميع محاضر الانتخاب الأصلية وتودعها مباشرة مصرف لبنان، كما وردتها، حيث تحفظ بصورة سرية ، لحين طلبها من قبل المجلس الدستوري في حال وجود طعن او مراجعة ، دون الاحتفاظ بأي نسخ طبق الأصل عن هذه المحاضر او المستندات التابعة لها .	
	للتفضل بالإطلاع %	
	مدير عام الشؤون السياسية والاجنين فاتن يونس	

سكك



١٠ كانون الأول ٢٠١٨

وثيقة إحالة

جمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الإنتخابات الحصول على محضري اقتراع للمقيمين
لبنان للإنتخابات النيابية للعام ٢٠١٨.

جهة الإرسال وأسباب الإحالة

التاريخ
والتوقيع

جانب المديرية الإدارية المشتركة

نودعكم ربطاً" المعاملة المسجلة لدينا برقم ٤/١٠١١٣ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ المتعلقة
بالموضوع اعلاه .

مع الإشارة الى ان النتائج الرسمية للإنتخابات النيابية بما فيها نتائج محضري الإقتراع
الواردين في طلب الجمعية ، نشرت على الموقع الإلكتروني للوزارة كما وردت من قبل
لجان القيد العليا www.interior.gov.lb

أما فيما يتعلق بالحصول على محاضر الإقتراع بما فيها محضري الإقتراع الواردين اعلاه
تشير المديرية العامة الى المادة ١٠٨ قانون الإنتخاب رقم ٢٠١٧/٤٤ ، التي تنص
على التالي :

" تحفظ لدى مصرف لبنان ، بتمهيداً من مديرية أوقاف الإقتراع ضمن رزم تشير الى
الإقلام الواردة منها ، وذلك لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ إعلان النتائج ، ثم تتلف من
قبل وزارة الداخلية والبلديات بموجب محضر وفق الأصول ما لم تكن موضوع مراجعة
أو طعن أمام المجلس الدستوري".

كما تنص المادة ٢٨ من قانون المجلس الدستوري رقم ١٩٩٣/٢٥٠ ، على التالي :

" على وزارة الداخلية تزويد المجلس الدستوري بجميع المحاضر والمستندات
والمعلومات المتوافرة لديها لتمكينه من اجراء التحقيقات اللازمة".

وبناء على نص المادتين اعلاه ، فإن المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين تستلم
من لجان القيد العليا جميع محاضر الإنتخاب الأصلية وتودعها مباشرة مصرف لبنان،
كما وردتها ، حيث تحفظ بصورة سرية ، لحين طلبها من قبل المجلس الدستوري في
حال وجود طعن أو مراجعة ، دون الاحتفاظ بأي نسخ طبق الأصل عن هذه المحاضر أو
المستندات التابعة لها.

١٠ كانون أول ٢٠١٨

للتفضل بالإطلاع %

مدير عام
الشؤون السياسية واللاجئين
فاتن يونس

سك



١٠ كانون أول ٢٠١٨